إستراتيجية الكذب الدولي

ابوالحكم عدنان السعدي
بغداد

ان القائد قد يطلق أحياناً الأكاذيب النبيلة – أفلاطون

يختلف الكذب الاستراتيجي الذي يكون لتحقيق مصلحة عامة وطنية عن الكذب الأناني او الكذب الذي يسعى فيه السياسي الكاذب لتحقيق أهداف شخصية انانية او حماية أفراد بعينهم، كالمطامع الشخصية للبقاء في السلطة وتحطيم الخصوم داخلياً او خارجياً. كما ويعد الكذب سلوكاً مستنكراً لدى اغلب الناس وهم لا يتقبلون ان يطلق عليهم احد بانهم كاذبون حتى وان كانوا يمارسون الكذب بين الحين والآخر، وعادةً ما يتردد الناس في اطلاقها على احد حتى لو كانوا يعتقدون بانهم مستحقين للتهمة، فنجدهم يستخدمون لغة اقل حدة في ذلك، مثال على ذلك عضو مجلس الشيوخ جون كيري عندما كان منافساً للرئاسة الامريكية ضد جورج دبليو بوش، وصف خصمه" بانه فشل في قول الحقيقة عن العراق وانه قاد الشعب الامريكي الى الطريق الخطأ" ولم يكن قادراً على وصفه بالكذاب! يرى جون جي ميرشيمر بأن هنالك مبررات استراتيجية للقادة كي يكذبوا في بعض الأحيان على دول اخرى وعلى شعوبهم أيضاً اي ان الكذب الدولي ليس فعلاً خاطئاً دائماً وإنما في الحقيقة ينم عن فراسة وقد يكون ضرورياً بل فاضلاً في بعض الظروف. كما ويبدو ان القادة اكثر ميلاً الى الكذب على شعوبهم في الشؤون السياسية الخارجية من كذبهم على الدول الأخرى، وتجده في الدول الديمقراطية التي لديها سياسة خارجية طموحة وتميل الى شن حروب باختيارها اي عندما لا يكون هناك خطر واضح يهدد مصالحها، وينطبق هذا الوصف على الولايات المتحدة الامريكية في السبعين السنة الاخيرة وفي روسيا في حالات اقل

الكذب بين الدول:

أطلق السيد هنري ووتون الدبلوماسي البريطاني في القرن السابع عشر تعليقاً مشهوراً "بان السفير رجل امين ارسل الى الخارج ليكذب من اجل مصلحة دولته". وبحسب هذا المفهوم فان الدول تكذب على بعضها لاعتقادها بان الكذب يفيد مصلحتها الوطنية، بيد ان هذا التعليق مبالغ فيه لانه يوحي الى ان الدبلوماسي ورجال الدولة يمارسون الكذب على بعض طوال الوقت، بينما واقع الحال ان القادة السياسين وممثليهم الدبلوماسيين يتعاملون بالصدق اكثر من الكذب.

وحتى عندما يضطر احدهم الى ان يخدع الاخر فانه يلجأ في الأغلب الى الكتمان والإخفاء لا الى الكذب الصريح، فالسرية تقليد تتبعه الدول لتطوير استراتيجيتها وأسلحتها للتفوق على منافسيها وقد تلجأ الدول الى أسلوب الخديعة وبضمنه الكذب لكي تكون لها الأفضلية على عدو محتمل في عالم محفوف بالمخاطر ، فيضطر القادة لذلك لحماية وبقاء دولهم، وقد اوضح ذلك مساعد وزير الدفاع في حكومة جون كينيدي السيد أرثر سلفستر حين نشبت أزمة الصواريخ الكوبية بين امريكا والاتحاد السوفياتي قائلاً:" ان حق الدولة الأصيل في ان تكذب عندما تواجه كارثة نووية هو امر أساس".

أنواع الكذب الدولي:

يكون بأشكال مختلفة ويتبع منطقاً مختلفاً نذكر جملة منها ليس بالحصر على الرغم من ان أغلب أنواع الكذب بين الدول سيدخل ضمنها:

النوع الاول:

مبالغة الدول او القادة في تصوير قدرات دولهم بقصد ردع العدو او حتى إخضاعه، على سبيل المثال كذب هتلر بشأن قدرات جيشه في الثلاثينات، فقد حاول تضخيم قوة الدفاع الألمانية (فيرماخت–Wehrmacht) لتثبيط بريطانيا وفرنسا عن التدخل في اعادة تسليح المانيا.

النوع الثاني:

يكذب القائد للتقليل من قدرات جيشه الحربية او التقليل من سلاح حربي معين، او حتى إخفائه عن الدول المنافسة، بغية تحاشي استفزاز او هجوم يهدف لتدمير تلك القدرات او لمنع دولة اخرى من ان تجبره للتوقف عن تسليح وتطوير قوته. ففي الحرب العالمية الاولى مثلاً اخترعت بريطانيا الدبابة بشكل سري تماماً لكي تكسر حالة الجمود العسكري على الجبهة الغربية، ولكي تخفي ذلك السلاح عن الألمان قبل استخدامه ضدهم في ساحة المعركة فقد أطلقت القيادات البريطانية بأن هذا صهريج لنقل المياه للخطوط الأمامية وليست مدمرة حربية او سفينة برية، وكان هذا الاسم سراً بينهم، ومن هنا اخذت الدبابة اسمها(Tank) وكتبوا على كل دبابة عبارة(بعناية الى بيتروغراد) بحروف روسية وبارتفاع للتمويه

النوع الثالث:

عندما يخفي زعماء بلد ما نواياهم العدوانية تجاه دولة ما للتمويه على نواياهم في الهجوم كمحاولات هتلر بين العامين 1933 و1938 بإقناع الدول الأوربية بانه ملتزم بالسلام في الوقت الذي كان مصمماً على الحرب، وقد صرح في العام 1934 " ان كان الامر يتعلق بألمانيا فلن تكون هناك حرب اخرى، فألمانيا تدرك جيداً اكثر من اي دولة اخرى، الأضرار والمآسي التي تسببها الحرب وفي اعتقادنا ان مشاكل ألمانيا الحالية لا تحل ولا تحسم بواسطة الحرب" وكشف التاريخ ان هذا التصريح وغيره كان كذباً صريحاً وتمويهاً.

النوع الرابع:

عندما تحاول دولة ان تؤثر في تصرفات ونشاط دولة اخرى منافسة وذلك عن طريق التهديد بالهجوم عليها حتى ان لم تكن هنالك نية حقيقية بشن الحرب، والغرض من هذا التهديد الوهمي هو اخضاع وأجبار العدو على القيام بشيء لم يكن في الأساس يريد ان يقدم عليه.

استخدمت هذا النوع حكومة الرئيس ريغان عام 1986 عندما شعرت بالقلق من نوايا ارهابية محتملة من الزعيم الليبي معمر القذافي، ولمنع تحققها نشر البيت الأبيض تقارير كاذبة بشان ضربة اخرى سوف توجه الى الرئيس القذافي بقصف أمريكي وربما بانقلاب عسكري لإقصائه عن الحكم، على الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن تنوي توجيه ضربة اخرى الى ليبيا، ولكن قصدت من هذا التهديد توقف دعم القذافي عن نشاطه لدعم الإرهاب

النوع الخامس:

عندما يؤدي قلق دولة ما من ان حلفاءها لن يأخذوا خطر الدولة المنافسة لها مأخذ الجد، فتلجأ الى الكذب عبر المبالغة في إمكانيات تلك الدولة الحربية او سلوكها العدواني حتى تثير انتباه حلفائها الى الخطر وقد لجأت حكومة بوش الى هذا النوع من الكذب في العام 2005 عندما شعرت بان الصين واليابان وكوريا الجنوبية لم يقدروا الخطورة التي تشكلها كوريا الشمالية، ولكي تستثير انتباههم بعثت بموظفين من مجلس الامن الوطني الى اسيا ليدعوا بان كوريا الشمالية قد باعت الى ليبيا مادة اليورانيوم (يورانيوم هيكسافلورايد) المكون الأساس لصناعة أسلحة نووية، بيد انه لم يكن صحيحاً فقد كانت باكستان وليست كوريا الشمالية التي باعت المادة.

النوع السادس:

يلجأ القادة الى الكذب للخروج بافضل النتائج لمصلحة دولهم في اثناء التفاوض بشأن الاتفاقيات والمعاهدات الرسمية، ومنها كذب اليونان عندما حاولت ان تغطي على عجز ميزانيتها ليتسنى لها الدخول في منطقة اليورو، فوفق قواعد الاتحاد الأوربي يسمح للدولة العضو بان تستخدم اليورو كعملتها إذا استطاعت ان تحافظ على ميزان العجز عند اقل من 3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما ادعته اثينا، اما في الحقيقة كان عجزها اكثر من ذلك بكثير ، وبهذه المغامرة استطاعت ان تستخدم اليورو كعملة لها في العام 2001 .

الخلاصة:

من الضروري تاكيد انه لا توجد حالة واحدة مما استعرضناه كذب فيها رئيس او رجاله لتحقيق مكسب شخصي، بل كانوا يعتقدون ان دافعهم هو المصلحة الوطنية، ويكثر الكذب في حالة الأزمات او في حالة الحرب، غير ان ذلك لا يعني انهم تصرفوا بحكمة ولكن تظل الحقيقة هي ان هنالك أسباباً استراتيجية تحمل القادة على الكذب على شعوبهم وعلى الدول الأخرى(كقضية خاشقجي الراهنة) وبالتالي فهو جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية، وفي هذا السياق يقول تشرشل: " انه في زمن الحرب يصبح الصدق شيئاً ثميناً، لابد ان يحاط بسياج من الأكاذيب"ويبدو ان القادة والشعوب قد تعايشوا في ظل هذا المبدأ فيسامح القائد من قبل الشعب في حال كذبه في السياسة الخارجية ونجاحه في المهمة اما في حال فشله فيعاقب بعدم انتخابه لفترة رئاسية ثانية.

> **عندما يضطر أحدهم إلى أن يخدع الآخر فانه يلجأ في الأغلب الى الكتمان والإخفاء لا إلى الكذب الصريح، فالسرية تقليد تتبعه الدول لتطوير إستراتيجيتها وأسلحتها للتفوق على منافسيها وقد تلجأ الدول إلى أسلوب الخديعة وبضمنه الكذب لكي تكون لها الأفضلية على عدو محتمل في عالم محفوف بالمخاطر**

روسيا اليهودية

عبد الحسين شعبان
بيروت

ينسى بعض العرب الشيء الكثير من حقائق الديموغرافيا والجيوبوليتكا حين يتحدثون عن روسيا اليوم في خضم الصراع في الشرق الأوسط، ولاسيّما دورها في سوريا رافعين أحياناً من شأن " الصداقة" والاعتبارات "المبدئية " فوق المصالح التي لا تتردّد ولا تخفي روسيا تقديمها كأولويات في سياساتها الخارجية. وكجزء من السياسة الروسية في المنطقة هو التوازن في علاقتها مع العرب وعدوتهم "إسرائيل"، لاعتبارات كثيرة منها: النفوذ الصهيوني المالي والتجاري والإعلامي والفني في روسيا، حيث يعود الوجود اليهودي إلى القرن التاسع الميلادي بعدما توسعت مملكة الخزر في وادي الفولغا واستقر قسم كبير من اليهود في مدينة كييف لمركزها التجاري الذي يربط البحر الأسود وآسيا وغرب أوروبا، إلى وجود ما يزيد عن مليون يهودي من أصل روسي أكثر من نصفهم يحملون جوازات سفر مزدوجة، وهم جزء من امبراطورية مالية دولية متعدّدة الجوانب. وبعد ثورة اكتوبر الاشتراكية بقيادة لينين وتأسيس الاتحاد السوفييتي ، كان عدد اليهود يزيد عن مليونين ونصف المليون، وقد توزّع الآخرون على دول مستقلة مثل بولونيا وليتوانيا ولاتفيا واستونيا، وعشية الحرب العالمية الثانية كان عددهم نحو ثلاثة ملايين. وشرّع البلاشفة قانوناً يساوي اليهود بغيرهم وأصبحت معاداتهم "جريمة" تصل عقوبتها إلى الإعدام، ولكن لينين وتأثراً بماركس كان يعتقد أن "اليهود لا يشكّلون أمة مستقلة"، ويرى أن الحل الأمثل للمسألة اليهودية هو ادماجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها . أما ستالين فحسب تعريفاته للأمة فقد اعتبر " اليهود أمّة على الورق" . وسبق للينين أن عارض فكرة تأسيس حزب شيوعي يهودي مستقل " البوند" داعياً إلى انضوائهم في الحزب الأصلي، ووجدت هذه التنظيرات تطبيقات مختلفة، فخلال الأربعينات والخمسينات جرت عمليات دمج و"ترويس" إكراهية للجماعة اليهودية، وكان عدد اليهود في الحزب الشيوعي 280ألفا من مجموع أعضاء الحزب البالغ عددهم في منتصف السبعينات 14مليون عضو، بينهم عدد كبير من الأطباء والكتاب والصحفيين والمشتغلين بالبحث العلمي يفوق عددهم إلى نسبة عدد السكان. ومع كل هذه المواقع فإن ملف الهجرة ظلّ قائماً، بل ازدادت الضغوط لفتحه، لاسيّما في الثمانينات، باستغلال أجواء البريسترويكا التي دعا إليها غورباتشوف، وكان شامير قد وصف هجرة اليهود السوفييت باعتبارها "المعجزة الثانية"، وهو يعني بالمعجزة الأولى قيام دولة " إسرائيل"، لأنه يدرك الأهمية البالغة لعملية الهجرة في ظل استمرار مأزق "إسرائيل" الأخلاقي والحقوقي والإنساني، لاسيّما بهدر حقوق الشعب العربي الفلسطيني ، خصوصاً حقه في تقرير مصيره. وكان هدف الهجرة الجديدة التي قدّر أن تبلغ حتى نهاية الثمانينات مليون يهودي، الوقوف بوجه القنبلة الديموغرافية الفلسطينية التي ستهدد بالانفجار وتؤثر في التركيب السكاني لدولة " إسرائيل"، وذلك قبل أكثر من ربع قرن على قرار الكنيست باعتبارها دولة "يهودية نقية"، وتم تقديم المغريات لهم بما فيها الاستيطان في القدس. وترافق ملف الهجرة مع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين "إسرائيل" لكل من هنغاريا وجيكوسلوفاكيا وبلغاريا وبولونيا ويوغسلافيا، ورضوخ ألماني ديمقراطي لمطالب "إسرائيل" بالتعويض عن الأضرار التي لحقت باليهود في الحرب العالمية الثانية على يد هتلر، وتحوّلت الهجرة من حق فردي إلى هجرة جماعية شبه إكراهية ، لاسيّما بإقامة جسر جوي، الأمر الذي عقّد من عملية إقامة سلام حقيقي. جدير بالذكر أن المستوطنين الروس المهاجرين إلى " إسرائيل" هم الأكثر يمينية وتطرّفاً وتتّخذ غالبيتهم الساحقة مواقف مسبقة معادية من العرب. وحسب الكاتب اللبناني اليساري يوسف مرتضى في كتابه المهم والشائق "المسلمون في روسيا" (دار الفارابي، بيروت، 2017)فإن نفوذ اليهود الروس يزيد عن حجمهم ، فوزير الخارجية وفيما بعد وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان ورئيس الكنيست يزلي أولشتاين ورئيس الوكالة اليهودية شرانسكي ونائب وزير الخارجية رئيف ألكين كلّهم من الصهاينة المتطرّفين ، بل إن اليهود الروس في الأرض المحتلة ازدادوا تطرفاً (عمّا كانوا عليه) و5% منهم فقط مع عودة الجولان إلى سوريا، وذلك طبقاً لدراسة البروفسور ماجد الحاج وفقا للكتاب المذكور. وعلينا أن نعرف علاقة الصداقة التي تربط بوتين بنتنياهو وحسب وصف الطرفين فإنها صداقة ستراتيجية بامتياز، علماً بأن " إسرائيل" تحفّظت على فرض عقوبات على موسكو بعد ضم شبه جزيرة القرم، وباعتها طائرات بلا طيّار، وكان لها دور غير منظور في موضوع السلاح الكيماوي السوري، ولم يكن لموسكو اعتراضات على ضرب مواقع حزب الله في سوريا من جانب القوات الجوية "الإسرائيلية"، علماً بأن حجم التبادل التجاري هو أربع مليارات دولار بين البلدين، كما التزم بوتين في خطاب له أمام الحاخامات بمحاربة حازمة لأي تعبير "لا سامي" على أرض روسيا (?2014متعهداً دعم الجاليات اليهودية في روسيا، وباقتباس عن كتاب يوسف مرتضى أنقل قولاً للبروفسور ماجد الحاج مفاده "إن الروس صاروا أكثر "إسرائيلية" وصهيونية مع الزمن وتلك هي لعبة المصالح ذات العلاقات المتناقضة"!!

□ باحث ومفكر عربي

رسالة إلى كابينة عبد المهدي:

القطاع الخاص أمل العاطلين عن العمل

محمد عدنان علي الزبر
بغداد

في أواخر سنة 2015 ونتيجة التظاهرات الشعبية في العراق التي خرجت بين الفينة والاخرى وحزمة الاصلاحات التي شرع رئيس مجلس الوزراء حينها استجابة لضغوطات الشارع، وبعدما لاح العجز المالي للدولة في الافق وظهرت علامات الخيبة من استيعاب الاف الشباب العاطلين عن العمل، وتصريح رئيس مجلس الوزراء في اكثر من مناسبة عن ضرورة تفعيل القطاع الخاص ودعمه، فكان نتاج هذه التظاهرات وتلك التصريحات ان قام مجلس النواب بتشريع قانون العمل الجديد رقم 37 لسنة 2015 ليحل محل سابقه القانون رقم 71 لسنة 1987 وعدد من القرارات ذات الصلة، فدخل القانون الجديد حيز النفاذ بعد ثلاثة اشهر من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع)، على اعتبار انه نُشر بتأريخ 9 /11/ 2015 وما كان من كاتب هذه السطور إلا ان يُسارع في شرح أحكام هذا القانون حتى قبل ان يدخل حيز النفاذ وتدريس هذه الاحكام الى طلابه في إحدى كليات القانون العراقية ظنا منه ان العراق بعدما أُثبت عجزه المالي بسبب حربه ضد داعش واستشراء الفساد سيتجه بما لا يُثير الشك الى القطاع الخاص، لأنه الامل الوحيد الذي يمكن التعويل عليه في حل الازمة والسير قدما بهذا البلد نحو تطوير ادواته في التعامل مع القطاع الخاص والعاملين فيه، لاستيعاب آلاف العاطلين عن العمل والدفع بعجلة الاستثمار الى الامام من خلال توفير البيئة الملائمة للاستثمار الوطني والاجنبي من جانب، ومن جانب اخر توفير الضمان الكافي للعامل ليجد لنفسه الاستقرار في العمل وبذلك يغنيه عن البحث عن التوظيف في دوائر الدولة لما سيجده في القطاع الخاص من ميزة مالية أفضل وحقوق مُصانة بموجب قانون العمل فضلا عن الضمان الاجتماعي الذي يوفر له الحياة الكريمة اذا ما اصابته احدى المخاطر الاجتماعية التي تستوجب الضمان عنها.

لماذا القطاع الخاص؟

مهما كانت الدولة تتمتع بالوفرة المالية فهي لا يمكن ان تستوعب كل الطاقات العاملة كما لا يمكن لها ان تخصص معظم مواردها لتكون موارد تشغيلية لرواتب ومخصصات، وتُتخم دوائرها الحكومية بالموظفين الذين يصح القول عنهم بانهم باب من ابواب البطالة المقنعة الذين تتحمل الدولة وزر بطالتهم من مواردها لاعتبارات كثيرا منها انتخابية أو تهدئة الشارع كلما يطفح كيله، في حين يمكن الاستفادة من هذه الطاقات في مختلف الميادين الاخرى والقطاعات الاخرى الخاصة التي اذا ما توسعت لاسيما الشركات الاجنبية تعني المزيد من العملة الاجنبية، وتنشيط الاقتصاد الوطني ناهيك عن الاستفادة من التجارب المختلفة التي تتمتع بها الشركات الوطنية والأجنبية على اختلاف اختصاصاتها وميادين عملها، ونكون في ذات الوقت قد وفرنا الاف الفرص للعاطلين عن العمل وقد طورنا من كفئاتهم بدلا من جلوسهم في دوائر الدولة ليتقاضوا الرواتب عن بطالتهم المقنعة!.

الاستثمار في العراق كالكعكة بلا طعم

على الرغم من مما تقدم نجد ان الاستثمار في العراق كما يصفه احد الباحثين في الجامعات البريطانية بانه كعكة بلا سكر أو بلا طعم، على اعتبار ان معظم الشركات الاجنبية ترغب في الاستثمار في العراق لما يتمتع به من مميزات جغرافية فضلا عن موارده وغيرها من العوامل فيكون بذلك (كالكعكة)، وما يسوده من فساد على اختلاف قطاعاته لدرجة انه يعيق ويغلق الباب بوجه كل من يريد ان يستثمر ان لم تكن لديه الرغبة في المساهمة في الفساد، وهذا الامر اكثر ما تخشاه الشركات الاجنبية الرصينة التي تسعى جاهدةً للحفاظ على سُمعتها على الصعيد العالمي، وبذلك تكون هذه الكعكة (بلا طعم)، وبالتالي لا يرغب أحد بتناولها.

قانون العمل العراقي النافذ بحاجة الى تطبيق

ان تشجيع القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار وحده غير كاف ما لم يُفعل قانون العمل العراقي والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق العامل والضمانات الاساسية التي نصت عليها، بما فيها انه لا يجوز تشغيل من هم دون سن الخامس عشر سنة، والاجازات وأوقات العمل وحماية أُجور العامل، وضمانات العامل القانونية في فرض العقوبة الانضباطية حتى لا يكون تحت سطوة صاحب العمل متى وكيف يشاء في فرضها، والاستقرار في العمل حتى لا يكون العامل مهدد في طرده متى ما شاء صاحب العمل، التي أكد على جميعها قانون العمل العراقي النافذ، فضلا عن القوانين الاخرى التي لها صلة بالقطاع الخاص كقانون التعليم العالي الاهلي رقم 25 لسنة 2016وتعود مسؤولية متابعة تطبيق احكام القوانين المعنية بضمانات وحقوق العاملين في القطاع الخاص، كل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالدرجة الاولى في ما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العمل، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما يتعلق بالكليات والجامعات الاهلية وتطبيق قانون الكليات الاهلية المذكور والقوانين ذات العلاقة فضلا عن القرارات والتعليمات المرتبطة بهذا القطاع، ووزارة ومديريات التربية فيما يتعلق بالمدارس الاهلية، ليقع على عاتق جميع هذه الوزارات وكل من منطلق اختصاصها فضلا عن غيرها من الجهات، الواجب الرقابي، للتأسيس لدولة تحترم الانسان وتصون حقوقه، والعمل على الافعال لا بردود الافعال.

تحديات إقتصادية تواجه الحكومة الجديدة

عادل عبد الزهرة شبيب
بغداد

واجه العراق في فترة الحكم المنتهية العديد من التحديات التي اثرت على مجمل نشاطه الاقتصادي ,ابرز هذه التحديات احتلال داعش لثلث اراضيه وما ترتب على ذلك من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية, وكلف تحرير المناطق المحتلة من داعش العراق اموالا طائلة اضافة الى الخسائر البشرية. وقبل انتهاء عام 2017تمكن العراق من تحرير اراضيه ولا يعتبر هذا الانتصار العسكري نصرا نهائيا وانما هناك مقاربات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واعلامية لا بد من انجازها. وحسب التقارير فإن كلفة اعمار المناطق المحررة تقدر بـ (100 مليار دولار في ظل عجز الموازنة الاتحادية وضعف اقتصاد البلاد, كما كانت هناك آثارا اقتصادية تعرض لها الاقتصاد العراقي من جراء انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية والتي طال امدها .

وحافظت قوة انتاج النفط على معدل النمو لكن الاقتصاد غير النفطي شهد انكماشا حادا ومازال 10 بالمئة من العراقيين يعانون التشرد والنزوح بسبب استمرار الاضطرابات وعدم اعمار المناطق المحررة. اضافة الى ذلك فقد التزم العراق بقرار منظمة اوبك بتخفيض انتاج النفط في عام 2017 والذي ادى الى تراجع حجم صادراته النفطية بنسبة 5% في 2017. ولكن اليوم شهدت اسعار النفط ارتفاعا نسبيا حيث من المفترض ان يساعد ذلك على تحسن ميزان المالية العامة والميزان التجاري وستعود القطاعات غير النفطية الى تحقيق نمو ايجابي . وبالقضاء على داعش والاضطرابات الأمنية وضبط اوضاع المالية العامة فإن ذلك سيؤدي الى ان يتعافى الاقتصاد غير النفطي بفضل تحسن الأوضاع الأمنية وزيادة الانفاق الاستثماري غير النفطي .

اليوم يقف العراق امام تحديات ثقيلة تحتاج الى تظافر الجهود من الجميع وتحتاج الى حلول خلاقة لتجاوزها .وتتمثل تلك التحديات بتحدي الأمن القومي وتحدي السياسة الخارجية وتحدي الوحدة الوطنية وتحدي الأزمة الاقتصادية الى جانب تحدي الفساد والبطالة والتضخم ونقص الموارد المائية والجفاف .

ومنذ 2003 يواجه العراق تحديات ما بعد 2003 من اعادة البناء واعادة المدن التي دمرتها الحرب والتي تقدر كلفتها بـ 100 مليار دولار ,اضافة الى تغول الفساد المالي والاداري والاقتصادي بشكل كبير حيث ان العراق يحتل المراتب الاولى من بين الدول الاكثر فسادا في العالم حسب منظمة الشفافية الدولية , اضافة الى ان الاقتصاد العراقي ما يزال اقتصادا ريعيا استهلاكيا غير منتج واستيراديا يتميز بكونه احادي الجانب يعتمد على انتاج وتصدير النفط واهمال للقطاعات الاقتصادية الاخرى وهذه التحديات تستلزم مواجهة حاسمة ومحترفة قائمة على التحليل العلمي الدقيق للمشكلات وايجاد الحلول الناجعة لمعالجتها بعيدا عن نظام المحاصصة المقيت.

في العام 2017 تمكن العراق من تخطي ثلاث عقبات جسيمة:

الاولى تمكنه من استرجاع المدن المحتلة من داعش وعلى رأسها الموصل .

والثانية انفتاحه الفعلي على العالم العربي من خلال توطيده العلاقات مع السعودية والاردن وفتح الحدود معهما .

والثالثة تمكنه من تخطي استفتاء اقليم كردستان ومنع تقسيم العراق.

وستبقى التحديات والاستحقاقات قائمة للفترة القادمة والتي ستواجهها الحكومة الجديدة ومن ابرزها :

□ اطلاق خطة التنمية الخمسية 2018– 2022التي اعدتها وزارة التخطيط .

□ اطلاق النسخة الثانية من استراتيجية التخفيف من الفقر للسنوات . 2022 — 2018

□ اطلاق رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030وفقا لتوجهات الامم المتحدة .

□ اطلاق نتائج مسح وتقييم الأضرار للمناطق المحررة .

□ اطلاق الوثيقة الوطنية لخطة اعادة الاعمار والتنمية للمناطق المحررة 2018 – 2027 بكلفة اولية تقدر بـ 100 مليار دولار.

□ استثمار الأموال التي خصصتها الدول في مؤتمر الكويت (شباط 2018) لإعادة اعمار العراق بعيدا عن الفساد .

□ اجراء انتخاب مجالس المحافظات في 2018وفق قانون انتخابي عادل لا يهمش الاحزاب الوطنية ,ووفق مفوضية مستقلة فعلا وغير طائفية .

□ فرض سيادة الدولة العراقية وتحديد مستقبل الحشد الشعبي وحصر السلاح بيد الدولة .

□ حل المشاكل القائمة بين المركز والاقليم بموجب الدستور .

□ التقليل من القروض الداخلية والخارجية وزيادة الانفاق الاستثماري غير النفطي .

□ تنويع مصادر الدخل القومي وتفعيل الصناعة والزراعة والسياحة والنقل والتعدين وغيرها والتخلص من الاقتصاد الاحادي الجانب .

□ القضاء على الفساد الاداري والمالي والاقتصادي وتقديم الرؤوس الكبيرة من الفاسدين الى المحاكمة واسترجاع الأموال المنهوبة منهم .

□ بناء دولة مدنية ديمقراطية اتحادية ونبذ المحاصصة الطائفية واعتماد مبدأ المواطنة والمؤسسات واقامة العدالة الاجتماعية .

□ تحويل الاقتصاد العراقي من ريعي غير منتج استهلاكي استيرادي الى اقتصاد منتج ومصدر والعمل على الاصلاح الاقتصادي للبلاد .

□ القضاء على البطالة بكافة اشكالها .

□ استقلالية القضاء العراقي بعيدا عن تأثيرات القوى المتنفذة.

□ دعم المنتوج المحلي ووضع حد لسياسة اغراق السوق العراقية بالمنتجات الاجنبية المستوردة الصناعية والزراعية .

□ دعم القطاع الخاص العراقي واعادة تأهيل القطاع العام ليمارسا دورهما في العملية الانتاجية.

□ تحسين مستوى التعليم في المراحل الدراسية كافة وربطه بحاجات البلاد .

□ تحسين الواقع الصحي ومعالجة الازمات والمشاكل الي يعاني منها ابناء شعبنا من بطالة وسكن وفقر وامية وغيرها مع زيادة انتاج الكهرباء والتخلص من المولدات واستغلالها للمواطنين.